حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: العــلاقة والأهــمية

Corporate Social Responsibility Governance for Small and Medium Enterprises - Relationship and Importance -

بن أحمد أحمد *

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر

benahmedahmed20@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/25 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المؤسسات في الدولة بمختلف جوانبها، وهي تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تساهم وبشكل كبير في توفير فرص عمل وتنويع الهياكل الصناعية وجذب المدخرات المحلية وترقية الصادرات ورفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بصفة عامة، ولتحقيق التنمية الاقتصادية يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بمختلف اتجاهات محيطها سواءا كان خارجيا أو داخليا على حد سواء، وباعتبار أن الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، لذا أصبح من الضروري تطبيق قواعد ومحددات وآليات حوكمة المؤسسات بإعتبارها أحد المصطلحات التي تتقيد وترتبط بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل كبير.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL: G34، M14، L33.

Abstract:

The SME is one of the most important institutions in the country in all its aspects. It represents the main pillar of the national economy through its contribution to the achievement of the economic, social and development goals, thus contributing significantly to the creation of employment opportunities, diversification of industrial structures, attracting domestic savings, In general.

To achieve economic development, small and medium enterprises must take social responsibility into the various directions of their environment, both externally and internally, and considering that the State is solely responsible for Bram C´ Social development. It is therefore necessary to apply the rules, determinants and mechanisms of corporate governance as one of the terms that are closely related to the concept of CSR

Keywords: Governance, Social Responsibility, Small and Medium Enterprises.

Jel Classification **Codes: G34**, **M14**, **L33.**

* المؤلف المراسل

1. المقدمة:

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لأن معظم الدراسات التي جاءت في هذا المجال بينت أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود نسيج متكامل من المؤسسات القادرة على تحقيقها، لذا فإن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الأطراف في ظل اكتساحها لمعظم اقتصاديات العالم، ونتيجة لذلك أصبح من اللازم الاعتماد على تطبيق الحوكمة وارتباطها بشكل وثيق بمبدأ المسؤولية الاجتماعية لها.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدي يمكن أن تساهم الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

2.1. الأسئلة الفرعية:

من الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحوكمة " المفاهيم والمبادئ"؟ وما هي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
- إلى أي مدى يمكن أن ترتبط الحوكمة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.
- ما هي علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

3.1. فرضيات الدراسة:

- حوكمة تمثل مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في المؤسسة وتقلل من صور التعارض والاختلاف بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة، بالإضافة إلى وضع الأهداف ورصد ومتابعة الأداء في إطار انفصال الملكية عن الإدارة. فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الالتزام المستمر لعمل للتصرف بشكل أخلاقي، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية وتحسن نوعية حياة القوة العاملة وأسرهم بالإضافة إلى السكان المحليين وتمتع بشكل عام.
- يرتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويعتبر مبدأ من المبادئ الداخلية للمؤسسات في وجود مبادئ الحوكمة.
- لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالمبادئ الأساسية للحوكمة من خلال التحكم في التطبيق السليم لمبادئها، وبالتالي تزداد قدرة المؤسسة وتصرفها بطريقة مسؤولة اجتماعيا.

4.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على مبادئ الحوكمة وكيفية تفعيلها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني للدولة.
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لدى العديد من المؤسسات.

5.1. أهمية الدراسة:

- توفير وظائف عديدة للحد من البطالة ومشكلة الفقر.
- أهمية المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها بصفة مباشرة وغير مباشرة على هذه المؤسسات.

✓ أهمية المؤسسات الصغير والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

6.1. محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية قام الباحث بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة مباحث كما يلي:

- ❖ الاطار النظري للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الاطار النظري للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2. ماهية حوكمة المؤسسات "المفاهيم والمبادئ":

من خلال الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين في مجال حوكمة المؤسسات، تعددة مفاهيم حوكمة المؤسسات وأهمية وأهدافها في جميع المجالات، وبالتالي يمكن توضيح بعض هذه المفاهيم والأهمية والأهداف التي تميزت بها كما يلي:

من خلال ما سبق ذكره فإن حوكمة المؤسسات لها عدة مفاهيم مختلفة نذكر من بينها:(حماد، 2008، ص:25)

أولا: المفهوم اللغوي لحوكمة المؤسسات: إن مصطلح الحوكمة حديث في اللغة العربية، فبعد عدة محاولات ومشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية(الشحات، 2007، ص:307).

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة المؤسسات: لقد تعددت التعاريف حول مفهوم حوكمة المؤسسات بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات، ونظرا لارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهي المساهمين والإدارة و مجلس الإدارة و الفئات المختلفة من أصحاب المصالح. ونذكر منها ما يلي:

- ❖ تعريف البنك الدولي (WB): هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنميه إقتصادية واجتماعية(الخضري، 2007، ص:58).
- ❖ تعريف من وجهة نظر الإدارة: (درويش، 2007، ص: 13) هي واجبات ومسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم، ومجموعات أصحاب المصالح.
- ❖ تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED): تعتبر حوكمة المؤسسات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المؤسسة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء(يوسف، 2007، ص: 04).

ويمكن توضيح مفهوم حوكمة المؤسسات في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح مفهوم حوكمة المؤسسات(Frédéric georgel, 2006,p: 04).

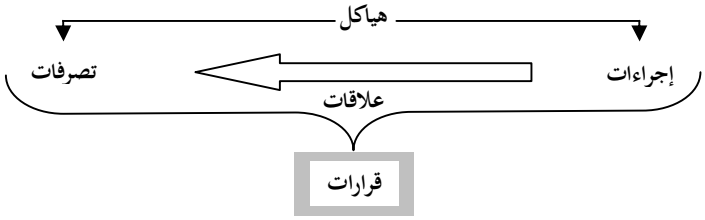

source: Frédéric georgel, IT gouvernance : management stratégique d'un système d'information, édition Dunod, paris, 2eme édition, 2006, p :4

2.1.2.أهمية حوكمة المؤسسات:

تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق عدة جوانب خاصة بالإدارة وتكريس وتجسيد قيم العدالة والمسؤولية والشفافية ونزاهة المعاملات وتعزيز سياسة القانون ضد الفساد ووضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة ومنع الإساءة لاستخدام السلطة الإدارية.

ويمكن إبراز وتوضيح أهمية حوكمة المؤسسات من عدة جوانب مختلفة نذكرها فيما يلي(العربي، بوقادوم، 2016، ص: 08):

أولا: أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد المؤسسات على خلق بيئة عمل سليمة تعين المؤسسة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد المؤسسات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

ثانيا: أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم:

تهدف حوكمة المؤسسات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح، إذ أن التزام المؤسسة بتطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة المؤسسة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

ثالثا: أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين:

تسعى حوكمة المؤسسات إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة المؤسسة والعاملين بها وموردبها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء المؤسسة و تحقيق أهدافها الاستراتيجية. (أبو العطاء، 2003، ص: 02).

رابعا: أهمية حوكمة المؤسسات بالنسبة الاقتصاد(إبراهيم، 2003، ص: 36):

تسهم حوكمة المؤسسات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد، لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

خامسا: أهمية حوكمة المؤسسات في خلق القيمة:

تهدف حوكمة المؤسسات حسب التعاريف السابقة أساسا على ضمان إتباع المديرين لأهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين، كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، هذا يعني القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين لأن هؤلاء فقط لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا، وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك جزء من رأس المال في المؤسسة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى(طاهري، عيساوي، 2012، ص: 08). ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أهميات أخرى للحوكمة داخل المؤسسة ندرجها في الشكل التالي أدناه:

الشكل رقم (02): يوضح أهمية الحوكمة في المؤسسة

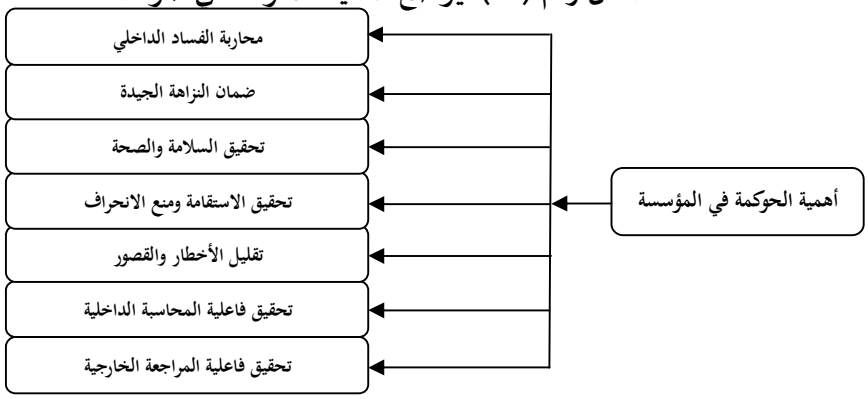

المصدر: محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، طبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص:58.

3.1.2. أهداف حوكمة المؤسسات:

لحوكمة المؤسسات عدة أهدف ترتكز عليها، ولعلى أهم ما تهدف إليه يتمثل في(صديقي، 2010،ص:14):

أولا: تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية من خلال إنشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، والعائد على الموجودات والأرباح الإنتاجية على المدى الطويل.

ثانيا: تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيرين على موارد المؤسسة، حيث أن هذه التجاوزات تأخذ شكل إساءة استخدام أصول الشركة (إساءة استخدام موارد المؤسسة لصالح فائدة أفراد أو الهدر الكبير لموارد المؤسسة) وهذا ما يسمى "مشاكل الوكالة" والتي عموما تكون نتيجة ميل المسيرين لخدمة أنفسهم.

ثالثا: توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان مساءلة الشركات وحماية أفضل لمصالح المستثمرين والمجتمع من استغلال السلطة من طرف المديرين التنفيذيين بالمؤسسات.

كما تعمل الحوكمة الجيدة على تحقيق العديد من الأهداف وأهمها:(بن منصور، 2008، ص: 241)

أولا: تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية أمام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها، حيث هذا يؤدي إلى خلق حوافز لتطوير وبناء تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية.

ثانيا: فرض الرقابة وتدعيم المساءلة المحاسبية للوحدات الاقتصادية، وهذا يدعم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط الفساد.

ثالثا: تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

رابعا: زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية لتدعيم المواطنة الاستثمارية، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال.

خامسا: محاربة الفساد بكل صورة سواء كان الفساد ماليا أم محاسبيا أم إداريا، وهذا يحقق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

سادسا: تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن حوكمة المؤسسات تسمح بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات، وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة إستفادة المؤسسات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة، والشكل 3 التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): يوضح أهداف الحوكمة في المؤسسة.

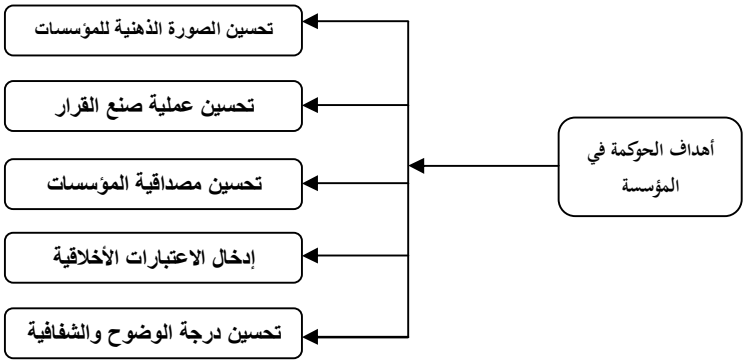

المصدر: محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، مرجع سابق، ص:21.

4.1.2. خصائص حوكمة المؤسسات.

تتمثل أهم خصائص حوكمة المؤسسات فيما يلي (Carlos santios, 2001, p: 05):

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح في المؤسسة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

5.1.2. مبادئ حوكمة المؤسسات:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

أولا: ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة المؤسسات:

يجب على إطار حوكمة المؤسسات بأن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، وأن يتماشى مع أحكام القانون ويوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة بشكل واضح، ومنح السلطة والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية. (Oman,2003 , P:6)

ثانيا: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك:

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات كانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية، وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية (الخضري، ص: 21).

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب، كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم، ومحاسبة المتسببين في ذلك.

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات:

يجب أن يأخذ إطار حوكمة المؤسسات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية، وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين المؤسسات المساهمة وأصحاب المصالح، وذلك لتحديد الثروة وتنميتها والمحافظة على ديمومة المشاريع، كما يجب أن يكون لدى أصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم كما لأصحاب المصالح الحرية في الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت.

خامسا: الإفصاح والشفافية:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب للأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للمؤسسات المساهمة، بما في ذلك الوضع المالي والإداري وحقوق الملكية، هذا مع مراعاة أن يكون الإفصاح شاملا وأن لا يقتصر على المعلومات الهامة بل يشمل معلومات أخرى كالنتائج المالية والتشغيلية وأهداف المؤسسة، وكذلك يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات ملحق به أسلوب فاعل يعزز توفير التحليل أو نصيحة المحللين ووكالات التصنيف والوسطاء وغيرها بما لها صلة وعلاقة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم أمام المؤسسة والمساهمين، وهذا من خلال أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة وعلى أساس توفير كامل للمعلومات وكذا بنوايا حسنة وبعناية والعمل على تحقيق أفضل مصلحة للمؤسسة والمساهمين، وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة العمل على تحقيق معاملة عادلة تجاه كافة المساهمين، وكذلك يجب أن يكون مجلس الإدارة قادر على ممارسة التقييم والحكم الموضوعي لشؤون المؤسسة بصفة مستقلة وهذا من خلال تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بمهام يحتمل، وكذلك تتوفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار.

3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

لم تجدر الإشارة إلى تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبالتالي يمكن أن نحاول إعطاء عدة تعاريف مختلفة من شأنها أن تزيل الغموض على هذا المصطلح، ومن بين التعاريف نوضحها في الآتي:

1.1.3. تعاريف حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

أولا: تشير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى اهتمام المؤسسة الذاتي للمبادرة في مواجهة المشاكل والمساهمة في تطوير المجتمع، والتطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل(عبد العزيز، 2010، ص: 06).

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي استراتيجيات تتبعها مؤسسات لها التزامات اجتماعية حضارية التي تتجاوز الدوال الاقتصادية من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات النادرة، بالإضافة إلى توليد مستوى مقنع من الأرباح لحملة أسهمها(الغالبي، 2005، ص: 51).

ثالثا: هي البعد الاجتماعي والأخلاقي إلى جانب البعد الاقتصادي وتحقيق نمو في الأرباح والعوائد هو المحدد لسلوك قطاع الأعمال من خلال التزامه الدائم بمتطلبات التنمية المجتمعية وتحسين نوعية ومستوى وظروف الحياة لأفراد المجتمع(الضيافي، 2010، ص: 30).

رابعا: ويعرفها Robbins على أنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع.

1.2.1.3. أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لهذا المصطلح، وبالتالي تم الاجتهاد للوصول إلى اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية ذات حدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات، ولتحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وتتمثل أهميتها فيما يلي:(العمري، 2013، ص: 94)

أولا: المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة:

- ❖ يؤدي الالتزام لمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- ❖ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية.
- ❖ المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع:

- ❖ الارتقاء لتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد.
- ❖ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ❖ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- ❖ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصلحة.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة:

- ❖ تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال.

- ❖ تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.
- ❖ من شأن الالتزام لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

2.2.1.3. عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نذكر من بينها(براق، 2011، ص: 03):

أولا: المشاركة: يقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة على إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتهم، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.

ثانيا: الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

ثالثا: الفهم: هو ينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها، أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد أثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

3.2.1.3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي: (مخلوفي، 2010، ص: 07)

أولا: المسؤولية القانونية: وهي تخص الالتزامات القانونية وجملة التشريعات الموحدة في إطار تنظيمي على المؤسسة احترامه والتقيد به.

ثانيا: المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

ثالثا: المسؤولية الاقتصادية: حيث يتم إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة للمجتمع، فتحقق المؤسسة العوائد والأرباح الكافية بتعويضات مختلف ومساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم، وتستند هذه المسؤولية إلى مبادئ المنافسة العادلة والحرة والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يضر بالمجتمع والبيئة.

رابعا: المسؤولية الإنسانية: تشير إلى مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة، تبادر فيها بشكل إنساني، من خلال برامج تدريب لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات الخاصة به كالشباب وغيرها، ولا تتوخى إدارة المؤسسات من هذه الأنشطة لارتباطها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية.

خامسا: المسؤولية البيئية: لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الإنبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها وتصنيع منتجاتها، كما يجب عليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن من التحسين الفعال لأدائها البيئي، ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شاملة، مثبتة وموثقة ومعمول بها.

3. حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تزايد الاهتمام الكبير بالمسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة لدى الكثير من المؤسسات، حيث أصبح شغلها الشاغل هو التأثير والتأثر بها بصفة مباشرة وغير المباشرة على فعاليتها وأعمالها في ظل تطور مفهوم المصالح، الذي يسعى إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية مع مراعاة مصالح الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسات، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، مما يساهم في تحقيق الخصائص والمزايا لهذه المؤسسات.

1.3. أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بوقدوم،2016، ص 08):

تكمن أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، مما يساهم في زيادة كفاءة استخدام المؤسسات لمواردها في المجال الاجتماعي وتعظيم قيمتها، ويساعدها على التوسع والنمو والاستدامة، ويمكن توضيح أهميتها من خلال النقاط التالية:

- وضع قواعد السلوك المهني للعمل داخل المؤسسات بما يتلاءم مع المعايير التي ينبغي أن تنتهجها في تحقيق أهدافها.
- اختيار أعضاء مجلس الإدارة والعمال وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ترسيخ القيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة والعدل مما يضمن نزاهة المعاملات ويعزز سيادة القانون ضد كل أشكال الفساد، ونشر واسع للمعلومات لجميع الأفراد دون تشويه، خاصة ما يرتبط بكافة أوجه العمل في المؤسسة أو ما يتعلق بالدولة أو المجتمع.
- اتخاذ القرارات بشأن الاختيار والتعويض، ووضع المعايير المناسبة لأداء أعضاء مجلس الإدارة ومتابعة الموظفين التنفيذيين.
- تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة وبين الفئات الاجتماعية من جهة أخرى، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها.
- تعمل الحوكمة على تهيئة المناخ العام الذي يمكن أفراد المؤسسة مهما كان مستواهم الإداري من المساهمة في تحقيق التوازن المسؤول بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة، أما على المستوى الخارجي فتسعى لتوطيد العلاقة مع كل طرف من أصحاب المصالح وإقناعه بالمزايا المعنوية والمادية للممارسة المسؤولية الاجتماعية حتى يضمن الدعم لتجسيد الإستراتيجية المعتمدة وإرسائها كثقافة تنظيمية مؤسساتية ومجتمعية.
- بناء رؤية واضحة عن الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات من حيث الالتزام بحقوق أصحاب المصالح والالتزام البيئي.
- تسعى إدارة المؤسسة إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير الإستراتيجية السليمة للمؤسسة في تحديد العلاوات والمكافئات على أساس الأداء، مما يساهم في تحسين كفاءة إدارة المؤسسة، وتقوية ثقة الجمهور فيها، وبالتالي يسمح بتحسين عوائد الدولة، وهذا بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطبيق مبادئ الحوكمة يعطي قناعة للمؤسسات بالدور الحتمي لها بتبني المسؤولية الاجتماعية، كما تعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه ومكانته في تحقيق ذلك.
- ترشيد استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجيات المحددة للغاية الاجتماعية، وتقوية الآليات المحلية والوطنية لتطوير الأعمال التطوعية.

- وضع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والإشراف عليها مع المراجعة السنوية لها.

2.3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واستنادها على خصائص الحوكمة:

تتميز حوكمة المؤسسات بعدة خصائص كما تم ذكره سابقا، ومن بين أهم هذه الخصائص المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة، لأن من أجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة، وهذا ما أشار إليه تقرير صدر في أفريل 2002 من طرف (برامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة ومعهد الموارد العالمي" تحت عنوان "أسواق الغد: التوجهات العامة وآرائها على الأعمال (والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية من جهة، وتطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، تهدف إلى مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل.

3.3. مزايا تطبيق الحوكمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الصعب تحديد مزايا تطبيق الحوكمة في هذا المجال، لأن مزاياها عديدة وبالتالي يسمح لنا هذا المجال بوضع القوانين المختلفة والتشريعات اللازمة لتطبيقها مما يجعل هذه المؤسسات تحقق مزايا عديدة نوضحها في النقاط التالية(Cadbury,1992, p:10):

- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد في المجال الاجتماعي الذي تقوم به هذه المؤسسات.
- فرص الرقابة الفعالة على أداء المؤسسة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتدعيم المساءلة والمحاسبة فيها.
- تعميق ثقافة الإلزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها في مجال المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة بالمشاركة في المؤسسة والمجتمع والبيئة.
- تحسين قدرة هذه المؤسسات وزيادة قيمتها في المجتمع.
- تطوير أداء المؤسسة الاجتماعي والتغلب على مشاكلها المختلفة.
- الزيادة من قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية، وبالتالي تنعكس إيجابيا على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.
- سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- زيادة الثقة الاجتماعية وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات صلة بالمؤسسة.

4. علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ظهر مفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتطور بسرعة ردا على المخاوف التي صاحبت التأثير السلبي الذي مارسته ومازال مختلف المؤسسات في العالم تمارسه، حيث زادت مظاهر الحياة واختل النظام البيئي بتلوث الهواء والماء واليابسة، ولم يسلم الإنسان من السعي وراء هذه المؤسسات لتحقيق أرباح خيالية، فمن جهة أخرى ظهرت الكثير من أمراض في هذا العصر، والسبب في ذلك الظروف الحالية الملوثة والمحيطة بالكائنات الحية، ومن جهة ثانية فقد تم تسريح أعداد هائلة من العمال، وحرمانهم من حقهم الطبيعي في العمل والحياة وبناء مستقبلهم بدعوى العولمة، وهكذا تم الإضرار بهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

كما أن الإطار العام لمفهوم الحوكمة لا يرتبط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية للمؤسسات فقط، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام، ويمكن القول بأنه إذا صلحت المؤسسة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع، وتجدر الإشارة لأهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية المؤسسة، ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل.

إضافة إلى هذا، فإن وجود سياسة قوية مدعومة لمؤسسات المساءلة العامة تزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات العالمية إلى دول العالم الثالث، وتزيل الخوف من خطر إهدارها أو إساءة استخدامها، كما أنها تدفع بالمؤسسات في إطار احترام القانون إلى استخدام الموارد المحلية بشكل عقلاني وأفضل دون التأثير سلبيا عليها، كما أن الإفصاح والشفافية في التعاملات المالية يضمنان استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد.

إذ أن المؤسسات مطالبة بإعداد استراتيجيات جديدة يتعين إتباعها وتسخيرها خدمة للتنمية المستدامة والمرفقة لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تشجعها مهما كان حجمها ونطاق أعمالها، حيث تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكاناتها وقدرتها المادية بما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته، هذا الأسلوب هو نفسه أسلوب الحوكمة الذي يقدم للمؤسسة مجموعة اختيارات واضحة وحرة تسمح لها بالولوج في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي4.

وبالتالي تتجسد العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في نظريتين أساسيتين هما: نظرية أصحاب المصالح ونظرية الوكالة.

1.4. نظرية أصحاب المصالح:

وفقا لهذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح، المتمثلين في المساهمين مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة، والمسؤولية اتجاه المجتمع تصبح مسؤولية اتجاه أصحاب المصلحة.

تهدف نظرية أصحاب المصالح إلى دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة، ولكن لا يمكن تطبيقها على المستوى الكلي للتنمية المستدامة، وعليه ظهرت نظرية جديدة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تأخذ بعين الاعتبار السلع الأساسية التي تضمن استمرار وإنتاجية المجتمعات البشرية مثل إدارة النفايات(رسلان، 2011، ص:04).

إن من أهم المميزات والخصائص التي تتصف بها حوكمة المؤسسات هي المسؤولية الاجتماعية، تقوم الحوكمة بالعمل على جعل المؤسسات مسؤولة عن ممارسة المسؤولية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، لأن البقاء في البيئة الاقتصادية الحالية، يفرض على المؤسسات التأقلم مع التوجهات الاجتماعية والبيئية في أسواق جديدة وشديدة المنافسة.

2.4. نظرية الوكالة:

برزت نظرية الوكالة بفضل كل من الباحثان وليامس وجونسون وأكدا على أن المقصود بالوكالة هي شخص يسند مصالحه لشخص آخر، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة عند قيام المساهمين بإسناد مهام التسيير إلى المدراء، وتعمل هذه النظرية على تفسير العلاقة بين المسيرين والمساهمين في إطار حوكمة المؤسسات، كما تشمل هذه النظرية أصحاب المصالح المتعاملين مع المؤسسة، مما لهم من قدرات في التأثير على القرارات الاستراتيجية، كما أن هناك حاجة ملحة لصياغة عقود وكالة أو وضع نظام للحوكمة إلى جانب الإطار القانوني، من أجل حماية مصالح الأقليات من الملاك أو الملاك غير المباشرين، الذين يوكلون المؤسسات المالية بالنيابة عنهم في استثمار أموالهم في الشركات المساهمة(أم كلثوم، 2010، ص: 06).

5. خاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العلاقة والأهمية)، معالجة إشكالية والتي تدور حول: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وهذا من خلال المحاور الثلاثة لهذه الورقة، انطلاقا من الفرضيات المشار إليها سابقا.

وبناء على ما سبق فتطبيق مفهوم الحوكمة يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها إدارة المؤسسة، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ يعتبر المؤشر على وجود السلامة في اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة، ويرتبط مفهوم الحوكمة ارتباطا وثيقا بمفهوم المسؤولية الإجتماعية والتي أصبحت أمرا ضروري، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية تجاه مجتمعها لكسب تعاطف المجتمع واحترامه، وبالتالي ضمان النجاح، ونتيجة لذلك سعت العديد من المؤسسات في إنشاء مؤسسات تنموية أو على الأقل عمل خطة سنوية منظمة واضحة الأهداف والمعالم، لمساعدة الفئات المهمشة في المجتمع ومحاولة تنميتها بشكل فعال، ونتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق الحوكمة باعتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق.

مما سبق ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع استنتجنا أن:

- ✓ المسؤولية الاجتماعية هي الداعم الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التطبيق السليم لمبادئ وخصائص (المسؤولية الاجتماعية) حوكمة المؤسسات يزيد من قدرات هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع من عجلة التنمية الاقتصادية للدولة.
- ✓ كل مؤسسة تطبق المسؤولية الاجتماعية لها قيمة أخلاقية في المجتمع، إضافة إلى كسب الاحترام الكبير من قبل فيئات المختلفة لهذا المجتمع.
- ✓ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ في الحساب المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها، فقد يهملون ذلك ويركزوا في أغلب الأحيان على فهم تفضيلات المستهلكين وتحقيقها حتى ولو كان ذلك يتنافى مع المسؤولية الاجتماعية للمجتمع.
- ✓ تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم مميزات الحوكمة والتي ترتكز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق متطلبات الحوكمة.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية هي احد خصائص نظام الحوكمة الفعال.
- ✓ يتطلب تطبيق حوكمة المؤسسات وجود إطار يحترم مبادئ الحوكمة مما يسمح ويسهل عمل آلياتها، لتستفيد منها المؤسسة.

6. قائمة المراجع:

1. طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، ط2، الدر الجامعية، مصر، 2008-2007 ، ص: 25.
2. طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، الإدارة والأعمال، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص: 90.
3. نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظة الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2007، ص: 307.
4. محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص:58.
5. محسن أحمد الخضري، حوكمة المؤسسات، مرجع سابق، ص:21.
6. عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، إتحاد المصارف العربية، مصر، سنة 2007، ص:13.
7. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007 ، ص:04 .
8. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها-مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مرجع سابق، جوان 2007، ص:05.
9. طاهر محسن الغالبي، صالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ، ص51 .
10. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص: 36.
11. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات.سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص :2.
12. Carlos Santios, Good Governance and Aid Effectiveness, the world bank and conditionality, the Georgetown public policy review, volume 7 November 1 fall 2001, p:5.
13. Frédéric georgel, IT gouvernance : management stratégique d'un système d'information, édition Dunod, paris, 2eme édition, 2006, p :4
14. عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص: 241.
15. نوال ضيافي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص: 30.
16. حمزة العربي ومروة بوقدوم، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، مداخلة ضمن فعليات الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات- 2016/2015، ص: 08.
17. محمد زرقون وجميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات ،لمؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، . 18أفريل 2013 ، ص 94:.
18. فاطمة الزهراء طاهري. عيساوي سهام، دور حوكمة الشركات في رفع من كفاءة السوق المالي، مداخلة في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي: 6- 7ماي 2012، جامعة بسكرة، ص: 8.
19. محمد براق ومصطفى قمان،أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية،الملتقى الدولي حول الأداء المتميز والحكومات،جامعة ورقلة، 2011 ،ص:3.
20. رسلان خضور، المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون، حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي: 26/25 أفريل 2011، ص: 04.
21. صديقي مسعود. إدريس خالد، بتصرف "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، يومي: 7- 8 ديسمبر 2010، ص:14.
22. جماعي أم كلثوم وبن عبد العزيز سمير،الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2010 ،ص:6.
23. عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ،كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بشار، 2010، ص:07.
24. Charles Oman, Steven Fries et Willem Buiter, "LA Gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes", Centre de développement de l'OCDE, Cahier de politique économique N° 23,2003 , P:6.
25. Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, 1edition, Gee (a division of Professional Publishing Ltd), South Quay Plaza, London, Dec1992, p:01.